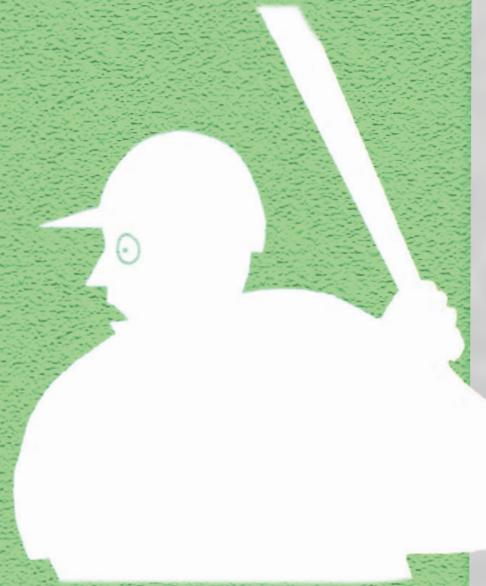


الجزائر – الفضاء المدني





annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية

مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠.

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ - المزرعة: ٥١٠ - ٢٠٧٠
بيروت لبنان

هاتف: ٠٠٩٦١٣١٩٣٦٦ - فاكس: ٠٠٩٦١١٨١٥٦٣



مقدمة

يقنع الحراك الشعبي، ولم يستطع حتى تجنيد من تقول السلطة إنهم صوتوا لمصلحة خليفة بوتفليقة.

وبالرغم من أن السلطة استغلّت جائحة كورونا، التي فرضت إغلاقاً تاماً، واستفادت من وقف التظاهرات بدءاً من الثالث عشر من آذار/ مارس ٢٠٢٠، إلا أنها عوضاً عن صياغة مشروع سياسي لإقناع نشطاء الحراك الشعبي به، راحت تستغل الجائحة من أجل التضييق على نشطائه، وتكثيف الاعتقالات التي طالت أكثر من ١٠٠ ناشط، والتضييق أكثر على الصحافيين، حتى في نقل أخبار الجائحة.^٣

عادت مسيرات الحراك الشعبي في الجزائر يوم ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٢١ بعد توقفها في منتصف آذار/ مارس ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورونا، وهي العودة التي تعطي مؤشرات عديدة، إلى أن كل مسار السلطة، منذ إبعاد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن الحكم في ٠٢ نيسان/أفريل ٢٠١٩، لم يستطع إقناع المجتمع بأن السلطة تسير نحو تغيير طبيعة ممارستها في الجزائر!

وعشيّة الذكرى الثانية لانطلاق الحراك الشعبي، أعلن "مجلس الأمة" (وهو الغرفة الثانية التي بقيت في البرلمان، بعد قرار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون حلّ "المجلس الشعبي الوطني")، عن عقد جلسة في الرابع والعشرين من شباط/فبراير الماضي، لتثبيت صالح قوجيل، البالغ من العمر تسعين عاماً، رئيساً له بعد قرابة سنتين من شغله المنصب بالنيابة.

صورة عودة مسيرات الحراك الشعبي إلى الشارع، وتثبيت الرجل الثاني في الدولة، يؤشران إلى أن منظومة الحكم ترفض التغيير، بعد مرور أكثر من سنتين على بداية الحراك الشعبي، بالرغم من الضغط الشعبي المتواصل، والمخاطر التي تحملها كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تنذر بتعقد المشاكل، واحتمالات دخول البلاد، على المدنيين القصير والمتوسط، في اضطرابات اجتماعية مقلقة.

تجاوزت السلطة في الجزائر مسألة شغور منصب الرئيس، بعد فرض الرئيس عبد المجيد تبون في قصر الرئاسة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، في انتخابات شهدت مشاركة ضعيفة، لم تتجاوز نسبتها ٣٩.٣٨ بالمئة، حسب الأرقام الرسمية^٤. لكن هذا التجاوز لم يكن حلاً للأزمة. وهي منذ ذلك الوقت تحاول التسويق لمشروع "الجزائر الجديدة" على لسان عبد المجيد تبون، وهو مشروع يظهر جلياً أنه لم

الواقع السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي وواقع المجتمع المدني زمن الكورونا

شهدت الجزائر منذ وقف مسيرات الحراك، بسبب وباء كورونا في نهاية آذار/مارس ٢٠٢٠، اعتقالات واسعة في صفوف نشطاء الحراك وبعض الصحفيين، الأمر الذي شجبه العديد من المنظمات الحقوقية. كما جرى استخدام القضاء لإصدار أحكام قضائية، لا تستند إلى مبررات قانونية، ضد رموز الحراك الشعبي والتظاهرات في البلاد.

وفي هذا الصدد، حذرت الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، من استغلال الحكومة الجزائرية أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد وتعليق التظاهرات في البلاد، لتنفيذ عمليات انتقام وتصفية حسابات ضد نشطاء الحراك الشعبي. وسجلت هذه المنظمات تصعيد وسائل القمع، وإضافة المزيد من المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي في السجون، في وقت تتطلب أزمة فيروس كورونا إفراغ السجون ومراكز الاعتقال، درءاً لأي خطر على حياتهم.

استغلال أزمة جائحة كورونا للانتقام من رموز الحراك الشعبي، وعقابهم لمجرد ممارستهم حقهم في التعبير والتجمع السلمي، كان هدف السلطة، التي كانت شبه متيقنة من أن ذلك سيمنع عودة مسيرات الحراك عندما يتحسن الوضع الصحي. ومن جانب آخر، عادت قضايا التعذيب والعنف التي تمارسها الأجهزة الأمنية ضد ناشطي الحراك الشعبي إلى الواجهة، بعد تفجير قضية تعذيب بعض النشطاء في الحراك، على يد عناصر من جهاز الأمن الداخلي التابع للمخابرات.

فالقضية الأولى تتعلق بالناشط وليد نقيش، والثانية بالناشط سامي درنوني، الذي أكد خلال المحاكمة على مسمع القاضي والنيابة العامة، أنه تعرض لنزع الملابس والضرب والشتائم والصعق الكهربائي والحرمان من تلقي العلاج، واستخدام القوة لمحاولة انتزاع اعترافات منه.^٤

ففي هذا المجال، أدانت اللجنة الجزائرية لمناهضة التعذيب، والعديد من المنظمات الجزائرية والدولية ممارسات الأجهزة الأمنية خلافاً للقوانين. ومن جانبها، طالبت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠٢١، السلطات الجزائرية بأن توقف فوراً أعمال العنف والتعذيب ضد نشطاء الحراك

والمتظاهرين السلميين والاعتقالات التعسفية. كما دعت إلى فتح تحقيق في قضايا الاعتقالات التعسفية وانتهاك حقوق الإنسان.

وأعلن المتحدث باسم المفوضية روبرت كولفيل، خلال مؤتمر صحفي في الأمم المتحدة في جنيف: "نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الجزائر، والقمع المستمر والمتزايد، ضد نشطاء الحراك المطالبين بالديمقراطية. ودعا السلطات الجزائرية إلى "الكف عن استخدام العنف، والإفراج الفوري عن كل المعتقلين تعسفياً".^٥

وأكد كولفيل تلقي المفوضية تقارير بما وصفتها "مزاعم بالتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، بما في ذلك العنف الجنسي". وأوضح أن المفوضية الأممية طالبت بـ"إجراء تحقيقات فورية ونزيهة وفعالة في جميع مزاعم التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، ومحاسبة جميع المسؤولين، وضمان حصول الضحايا على تعويضات".

وأحصت المفوضية في هذا السياق، اعتقال ما لا يقل عن ٢٥٠٠ شخص على خلفية نشاطهم السلمي، منذ بداية الحراك في شباط/فبراير ٢٠١٩

إضافة إلى استمرار الملاحقات القضائية في حق النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، والطلاب والصحافيين والمدونين والمواطنين العاديين، الذين أُعربوا عن معارضتهم، في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢١. ودان المسؤول الأممي توقيف صحافيين بتهمة تغطية حركة الاحتجاج أو الإبلاغ عنها. كما دان حظر ١٦ وسيلة إعلام مستقلة على الإنترنت معروفة بتغطيتها الانتقادية، مشيراً إلى لجوء السلطات الجزائرية إلى استخدام "الأحكام غامضة الصياغة" لقانون العقوبات الجزائري، لتقييد حرية التعبير من دون مبرر، ومحاكمة أولئك الذين يعبرون عن آراء مغايرة.

وأثارت شهادة الطالب وليد نقيش (٢٥ عاماً) مطلع شباط/فبراير، الذي قال إنه تعرض للتعذيب والاعتداء الجنسي على أيدي أفراد من الأجهزة الأمنية، السخط، ما اضطر النيابة إلى فتح تحقيق في هذه الاتهامات.

وبحسب لجنة الإفراج عن المعتقلين، فإن أكثر من ٩٠٠ شخص ما زالوا في السجون الجزائرية، بسبب /نشاطهم في الحراك الشعبي إلى غاية ٢٨ حزيران يونيو ٢٠٢١.

ومن جانب آخر، استمر تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي بسبب انخفاض مداخل النفط، والآثار الكارثية لجائحة كورونا على الكثير من العمال الذين يعملون في القطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة أسعار كل المواد الاستهلاكية.

البيئة السياسية : استمرار الرفض الشعبي ومقاطعة الاستفتاء الدستوري والانتخابات التشريعية ومرض الرئيس

خرج الجزائريون في الذكرى الثانية للحراك في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٢١، وهو الخروج الذي رسم عودة مسيرات الحراك الشعبي.

وقد بينت عودة المسيرات، أن الجزائريين والجزائريات لا يريدون أن تزول روح الحراك، وأنهم لا يريدون التفريط في إحدى أدواته الأساسية (المسيرات

السلمية)، خاصة وأن الحراك الشعبي رغم دخوله العام الثالث، لم ينجح إلى الآن في وقف مواصلة شبكات الولاء والمصالح عن ممارساتها، وهي التي تعمل على تغيير جلدها من دون تغيير ممارساته.

وما يثير الانتباه في عودة مسيرات الحراك، هو المقاطعة الشاملة للإعلام الجزائري في تغطية المسيرات، مع العمل الممنهج على ممارسة التخويف والتخوين والتضليل والتشويه، بغية ربط الحراك بأجندات أجنبية في الخارج، كما أن المطالب والشعارات لا تزال نفسها، وهي رسالة تبين فشل خطاب السلطة وممارساتها في إقناع الحراك الشعبي بجدية مساعيها الإصلاحية. وهي رسالة واضحة كان على السلطة أن تقرأها بعقلانية، وتكف عن الإنكار والاستخفاف بها. لأن عودة مسيرات الحراك الشعبي والتحايل على التغيير يرفع تكلفة التغيير ولا يلغيه.

ركّز الخطاب الرسمي، خلال الأشهر التي تلت تولّي تبون الرئاسة، على بناء نظام سياسي جديد، يقضي بوضع دستور جديد للبلاد، يغير المؤسسات

السياسية القائمة بشكل تدريجي، من خلال إجراء انتخابات تشريعية ومحلية، وتعيين هيئات جديدة مثل "المحكمة الدستورية".

السلطة التي رفضت فكرة انتخاب المجلس التأسيسي الذي يتولى صياغة دستور جديد للبلاد، قامت في وقت سابق بتشكيل لجنة من الخبراء القانونيين^(٧) كلفت بصياغة دستور جديد يعرض على غرفتي البرلمان وعلى الاستفتاء الشعبي في مرحلة ثانية، وهو ما حصل.

غير أن نسبة المشاركة الضعيفة (٢٣.٧ بالمائة) في استفتاء الدستور الذي جرى في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٢٠، وهي من أضعف النسب في تاريخ الانتخابات الجزائرية^(٨)، كرّست أزمة الشرعية وكشفت عن تفاهم المأزق الذي كانت السلطة تتوقّع الخروج منه بمجرد تمرير الانتخابات الرئاسية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

وما زاد من ضبابية المشهد، إجراء الاستفتاء في غياب الرئيس عبد المجيد تبون الذي نُقل إلى ألمانيا للعلاج بعد إصابته بفيروس كورونا. وخلال قرابة شهرين من الغياب، استعاد الجزائريون ذكريات الرحلات العلاجية الطويلة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وصورة الرئيس المقعد الذي تُنسب إليه كلُّ القرارات من دون أن يراه أو يسمعه أحد، وهو ما أطلق عليه المراقبون وصف "القوى غير الدستورية التي تمارس الحكم باسم الرئيس".

مرض الرئيس الحالي لم يكن العامل الوحيد الذي جعل خطاب "الجزائر الجديدة" غير مقنع، فهناك العديد من العوامل الأخرى، كطريقة فرض عبد المجيد تبون في قصر الرئاسة، وكونه كان وزيراً لسنوات طويلة خلال فترة حكم بوتفليقة التي

استمرتّ عشريين عاماً، بالإضافة إلى استمرار غلق المجال الإعلامي والسياسي، واستمرار معضّم الوجوه التي كانت تدعم بوتفليقة للظهور عبر وسائل الإعلام، لتجديد ولائها للسلطة.

وقد اتفقت العديد من مراكز البحث الدولية المهتمة بالأزمة الجزائرية، على أن الانتخابات التشريعية لن تغير أي شيء، وأن المشاركة فيها ستكون ضعيفة، وأنها ستزيد من تعقيد الوضع، وهو ما ذهب إليه مركز السياسات الدولية والمجتمع الألماني في دراسة له بعنوان "الجزائر والوضع الغرامشي: المسيرات ضد النخبة الحاكمة لم تغير شيئاً، والانتخابات المقبلة لن توصل إلى أي مكان"^٩. وأكد الباحثان في المركز الألماني أن الرئيس تبون يحاول إضفاء الشرعية على النظام القديم، وأن الجزائر تعيش وضعاً غرامشياً بامتياز، بين عالم قديم يموت وعالم جديد يعاني من مخاض الولادة.

وقد ركز الباحثان في دراستهما، على "أن كل الجزائريين، وخصوصاً أولئك الذين تقل أعمارهم عن سن الثلاثين، وهم نصف السكان، لا يأملون شيئاً من هذه الانتخابات، وقليل منهم يؤمن بنجاحها"^{١٠}، وأن غالبية الجزائريين يفضلون إكمال مسار الحراك، الذي تعرّض في الأسابيع الأخيرة إلى قمع بوليسي وشهد اعتقالات كثيرة في صفوف الناشطين".

وقد توصل الباحثان في المركز إلى نتيجة مهمة تلخص الوضع السياسي في الجزائر، وهي عجز النخب السياسية وتواطؤ الكثير منها مع العسكر. وأكد الباحثان أن "الحراك الذي قاوم محاولات اختطافه من قبل النظام والإسلاميين، عالج مسائل دستورية، وأظهر عقلانية سياسية وقدرأ من المسؤولية، لكن لم يظهر أي حزب سياسي لتحمل المسؤولية في الجزائر، فالمسيرات العارمة في كامل البلاد ظهرت دون قادة وكانت لامركزية".

وفي تحليلهما لدور القوى الغربية ومسؤوليتها

في الوضع الجزائري، وبقاء السلطة الجزائرية على ممارساتها القديمة، أكد الباحثان أن "الحراك بعث أملاً جديداً، كان يمكن أن يجعل الجزائر أكثر حرية وديموقراطية، مبنية على أسس جديدة، بمساعدة أوروبية، لكن فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي لم تعد تفكر في الجزائر منذ عقود"^(١١). هذا الوضع جعل الباحثين يدعوان الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق مسار لبداية معالجة جذور الأزمة، خاصة وأن الحراك عندما كان في أوج مسيراته، عرف تراجعاً كبيراً لعدد المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين نحو أوروبا، لكن الوضع السياسي المسدود، من شأنه أن يضاعف من عدد المهاجرين".

هذه الدراسة نشرت قبل تاريخ الاقتراع في الانتخابات النيابية بيوم واحد، وهي الانتخابات التي تعتبر استمرارية للأجندة السياسية للسلطة. فبعد تكثيف القمع والاعتقالات، وتخوين الحراك الشعبي وربطه بقوى خارجية تريد تدمير الجزائر، فُرض هذا الاقتراع الذي عرف مقاطعة واسعة، وأفرزت نتائجه نفس القوى السياسية التي كانت تدعم منظومة بوتفليقة التي انتفض الشعب الجزائري ضدها.

فقد عرفت هذه الانتخابات التشريعية مقاطعة شاملة. فقد بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم ٥,٦ ملايين من أصل أكثر من ٢٤ مليون ناخب، أي ٢٣ بالمئة^{١٢} في نسبة مشاركة هي الأدنى في تاريخ البلاد، ليس فقط على صعيد الانتخابات التشريعية، بل على صعيد الانتخابات بأسرها، وفق الأرقام الرسمية.

إلا أن الرئيس عبد المجيد تبون قلل من أهمية نسبة المشاركة في التصويت. وقال إثر إدلائه بصوته إنه "بالنسبة لي، فإن نسبة المشاركة لا تهم. ما يهمني يهمني أن من يصوت لهم الشعب لديهم الشرعية الكافية للإمسك بزمام السلطة التشريعية".

وكان الحراك الاحتجاجي وقسم من المعارضة، دعوا إلى مقاطعة الانتخابات. ورغم العدد الكبير

الذي تعيشه البلاد. ورأى فوراً أنه من ناحية، يوجد نظام سياسي يقوده الرئيس "عبد المجيد تبون" ويدعمه الجيش الذي يرفض التغيير العميق، ومن ناحية أخرى توجد غالبية الشعب التي فقدت الثقة بالنظام القديم.^{١٥}

وقال الديبلوماسي السابق: إن النتائج المعلنة، أظهرت عودة الأحزاب السياسية التي فقدت مصداقيتها، والتي كانت تدعم بقوة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، ولكن الرئيس تبون أصبح أكثر عزلة من أي وقت مضى.

ويشير الكاتب إلى أن ما صرح به تبون حول "عدم اهتمامه بالتراجع القياسي في نسبة التصويت"، يشير إلى "المسافة بينه وبين معظم الشعب الجزائري".

صراع عصب النظام والعدالة الانتقامية

لا تتوقف متاعب السلطة عند هذا الاعتماد الاضطراري على القديم في تسيير أزماتها على مستوى الرئاسة أو البرلمان؛ بل إن بعض الإقالات والمتابعات القضائية التي طالت مسؤولين مدنيين وعسكريين، أعادت صراع العُصَب إلى الواجهة، وفي هذا المجال كانت إعادة محاكمة المدير السابق لجهاز المخابرات، الفريق محمد مدين، المدعو توفيق، وإخلاء سبيله^{١٦} وعودة الجنرال خالد نزار^{١٧} الذي حُكم عليه غيابياً بالسجن عشرين سنة نافذة، بمثابة إعلان صريح بطي صفحة مرحلة قائد الأركان السابق الراحل أحمد قايد صالح.

وقبل ذلك، كشف الحُكُمان الصادران بسجن مدير الأمن الداخلي (المخابرات)، واسيني بوعزة^{١٨}، ثماني سنوات في قضية أولى، و١٦ سنة سجناً، نافذة أخرى في متابعة أخرى، عمق المفعول الذي تركه الحراك الشعبي على منظومة الحُكم؛ إذ صار واضحاً أن التماسك الداخلي لهذه المنظومة أصبح

من المرشحين المستقلين، فإن نسبة الامتناع عن التصويت كانت أكبر من تلك التي سجلت خلال الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٩، وفي الاستفتاء الدستوري في ٢٠٢٠، حيث بلغت في الاستحقاق الأول بالمئة وفي الثاني ٧٦ بالمئة ٦٠.

وبالمقارنة مع الانتخابات التشريعية السابقة، فقد وصلت نسبة الإقبال على التصويت في استحقاق ٢٠١٧ إلى ٣٥.٧ بالمئة وفي ٢٠١٢ إلى ٤٢.٩ بالمئة. كما تعتبر هذه أول انتخابات تشريعية تشهدها الجزائر منذ اندلعت احتجاجات الحراك في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩. ومنذ سنوات يقول المراقبون إن العزوف الانتخابي هو "أكبر حزب في الجزائر".

وحصل حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في الجزائر على أكبر عدد من المقاعد، أي ٩٨ مقعداً من أصل ٤٠٧، في حين حصلت القوائم غير المتحزبة، والتي ترشح فيها الكثير ممن يدورون في فلك السلطة وشبكات عبد المجيد تبون، على ٧٨ مقعداً، في حين حلت حركة مجتمع السلم في المرتبة الثالثة، وهي الحزب الإسلامي التابع لحركة الأخوان المسلمين في البلاد، وحصدت ٦٥ مقعداً. تبعها في المرتبة الرابعة حزب "التجمع الوطني الديمقراطي"، بحصوله على ٥٨ مقعداً. وتشترك الأحزاب الثلاثة في كونها كانت تشكل التحالف الرئاسي الموالي لعبد العزيز بوتفليقة منذ عام ١٩٩٩ إلى غاية مغادرته قصر الرئاسة تحت ضغط الحراك الشعبي. وما يمكن قوله على مستوى الأرقام، إن التغيير الكبير الذي طرأ هو انخفاض عدد البرلمانيات من ١١٢ في مجلس ٢٠١٧ إلى فقط ٣٤ في البرلمان الجديد.

وما يجب التوقف عنده هو مساهمة سفير الولايات المتحدة الأسبق في الجزائر، وأحد العارفين بخبايا منظومة الحكم فيها، روبرت ستيفن فوردي، الذي نشر مقالاً في معهد الشرق الأوسط^{١٩}، توقف فيه عند دلالات هذه الانتخابات حيث أكد أن نتائج الانتخابات النيابية في الجزائر، أظهرت عمق الانقسام

من الماضي، وهو ما يُشير إليه خُروج الصراعات بين مختلف مراكز القوى في قلب المنظومة إلى العلن، ووضع عشرات من كبار الضباط في السجن بتهم الفساد التي يرى الكثير من المتابعين أنها ليست سوى غطاء لصراع النفوذ.

فقد شرع القضاء الجزائري في فتح ملفات فساد ثقيلة وكبيرة، كشفت حجم الفساد الذي ضرب مؤسسات الدولة الجزائرية. وأدت التحقيقات إلى سجن ١٥ وزيراً، في مقدمتهم رئيسا الحكومة السابقان أحمد أويحيى وعبد المالك سلال^٩، الملاحقان في ٨ ملفات فساد، بالإضافة إلى عشرين رجلاً أعمال.

وتوسعت التحقيقات لتصل إلى داخل المؤسسة العسكرية، التي شهدت سجن العشرات من الجنرالات بتهم الإثراء غير المشروع. لقد بقيت طبيعة ممارسة السلطة في الجزائر وللسنوات طويلة طبيعة معسكرة، ومعروفة لدى العديد من الباحثين والمؤرخين للنظام السياسي في الجزائر^{١٠}. لكن آلية تدخّل الجيش في السياسة بقيت غير معروفة بدقة لدى الرأي العام في الجزائر، لأن هذه الآلية تتعلق بمكونات الدولة الجزائرية التي نشأت في سياق ثورة مسلحة للتحرّر من الاستعمار غير أنّ الشهادات المتواترة حول الأزمات التي عرفها نظام الحكم منذ الاستقلال، أظهرت حدّاً أدنى من التضامن بين ثلاثة مراكز أساسية كانت تتقاسم صناعة القرار، وتنجح كلّ مرّة في التوصل إلى اتفاق، ولو بتنازل أحد الأطراف... يتعلّق الأمر بمؤسسة الرئاسة وقيادة أركان الجيش وجهاز المخابرات. وخلال السنوات الأخيرة، تبيّن أنّ هذه التوازنات اختلت بشكل كبير، بسبب صراعات النفوذ التي أججها بوتغليقة خلال سعيه إلى تثبيت أركان حكمه لضمان استمراريته في القصر مدى الحياة.

تبدو جزائر ما بعد ثورة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩ وكأنّها لا تملك مركزاً متماسكاً لصناعة القرار. يُؤشّر على ذلك تناقض القرارات، وانعدام خطة واضحة للمستقبل القريب؛ فما جرى اعتماده في إعادة بناء واجهة نظام الحكم منذ "استقالة" بوتغليقة في الثاني

من نيسان/إبريل ٢٠١٩، بدا أقرب إلى ردود أفعال آلية على أزمة عميقة يجري التعامل معها كظرف طارئ، مثلما كان يحدث في أزمات سابقة. غير أنّ الصراعات التي جرت داخل السلطة وحوّلها في السنوات الأخيرة من حكم بوتغليقة، وأخرجها الحراك الشعبي إلى العلن، كسرت الثقة التقليدية بين مراكز القوى التي تستمد نفوذها من قوّة المناصب

والصلاحيات المرتبطة بها، وهو ما يُفسّر استمرار عمليات التطهير داخل منظومة الحكم، وفي اتجاهات متناقضة في كثير من الأحيان.

هذا الوضع، الذي يُثير مخاوف كثير من العارفين بطبيعة نظام الحكم في الجزائر، ترك أثراً مباشراً على تسيير الشؤون اليومية للبلاد؛ فقد اشتكى عبد المجيد تبّون، في خطاب ألقاه أمام الولاية بتاريخ ١٢ آب/ أغسطس الماضي^{١١}، من تقاعس الولاية عن اتخاذ القرار، بحجّة أنّ السلطة القائمة قد تذهب في أي لحظة، وكانت تلك إشارة صريحة إلى حالة من الاضطراب السياسي وتحوّل المسؤولين من الوقوع ضحايا صراعات بين أجنحة في نظام الحكم، خصوصاً وأنّ عدداً غير قليل من كبار المسؤولين المدنيين، من رؤساء حكومات ووزراء وولاة، كان مصيرهم السجن. ويعتقد البعض أنّ هؤلاء ليسوا سوى كباش فداء لحماية النظام السياسي من الانهيار تحت ضغط الشارع، وهي كلها مؤشرات تبين أنّ القضاء يستخدم كآلية في عدالة انتقامية في صراع العصب المشكّلة للسلطة.

السلطة السياسية والحراك الشعبي: الفشل الرسمي وطول النفس الشعبي

لا بد من التذكير قبل بداية استعراض واقع الحراك الجزائري، أن جغرافيا هذا الحراك تتميز بخصوصية اجتماعية تختلف عن بعض الاحتجاجات في العالم العربي، إذ إن التظاهرات التي كانت قد بدأت في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩ في العاصمة، انتقلت لاحقاً إلى الأطراف والهامش في الداخل والجنوب. وهذا العامل لعب دوراً في استمرار الحراك بأشكاله وتعبيراته السياسية المختلفة طيلة أكثر من سنتين. وهو ما يفسر طول النفس الثوري الذي تميّز به الحراك إلى حين بروز وباء كورونا في البلاد، نهاية شباط/فبراير ٢٠٢٠.

واجه الحراك الشعبي سلطة فرضت أجندتها الانتخابية من خلال مرور بالقوة، أنكر كل التحولات الاجتماعية لشعب أصبح يرفض أن يُحكم بالأدوات والآليات نفسها التي كُمت بها البلاد منذ تحررها من الاستعمار الفرنسي عام ١٩٦٢.

وهو معطى أساسي، جعل الموقف الراديكالي للحراك الشعبي يتعزز ويزيد من تعميق التباعد بين مكونات الحراك والرئيس الجديد، خاصة وأن غالبية المؤشرات والممارسات والوجوه التي يدفع بها إلى الغضاء العام، كانت كلها تؤشر إلى رفض السلطة لأية تنازلات لإطلاق مسار حقيقي للتغيير والمؤشرات في هذا الإطار كثيرة، فنتائج الاستفتاء على الدستور مثلاً في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠^(٢٢) قاطعها أكثر من ٧٧ بالمائة من الجزائريين والجزائريات، ونتائج الانتخابات البرلمانية كذلك، أظهرت وبوضوح أنّ الحراك ما زال قوياً ومؤثراً في الشارع، وأنّ ما حصل منذ شباط/فبراير ٢٠١٩، بيّن أن الصراع بين الحراك والسلطة لم ينته، لا بنجاح الأخيرة في وأد الثورة الشعبية، ولا بتمكن الحراك من فرض مسار فعلي لتغيير منظومة الحكم.

كما أن الخطاب الرسمي الذي يتحدث عما يسميه "تجديد الطبقة السياسية"، من خلال تشجيع الشباب على الانتظام في أحزاب سياسية أو جمعيات مدنية، هو خطاب ينفيه الواقع، فحتى بعض الأحزاب السياسية التي تأسست وحاولت العمل على الانخراط في أجندة السلطة، لم تُعتمد وعددها يفوق ١٣ مشروع حزب^(٢٣)، رغم أن الرئيس تبون بشر بإلغاء نظام الاعتماد والاكتفاء بنظام التصريح فقط. والسؤال الذي يعود في كل مرة، هو كيف فشلت السلطة في بناء جسور الثقة مع الحراك؟ ولماذا لا تسعى للقيام بذلك؟ ولماذا لا يعمل الفاعلون في الحراك الشعبي على بناء توافقات تسير في هذا الاتجاه؟

تذهب بعض القراءات السياسية إزاء موقف مكونات الحراك الشعبي، ورفضها لمسار الحوار، وصولاً إلى الانتخابات الرئاسية، إلى اعتبار أن النخب الفاعلة في الحراك لم تنجح، تحت ضغط الشارع، في صياغة تقدير موقف واضح لتطور الأحداث، ولم تقرأ بشكل سليم موقف الجيش، بوصفه الجسم الصلب للسلطة.

لكن هذه القراءة تدحضها الكثير من الوقائع، لأن السلطة السياسية لم تتفاعل حتى مع بعض المبادرات التي كانت وراءها أطراف سياسية غير بعيدة عن مراكز صناعة القرار، وبأن السلطة لا تريد حواراً بقدر ما تريد تقارباً لتزكية مخططاتها. فبعض المبادرات التي دعمها جزء من قوى المعارضة، ممثلة في "فعاليات قوى التغيير" (ضمت أحزاباً وشخصيات معارضة)، صاغت أرضية سياسية، انبثقت عن مؤتمر عقده هذه القوى في الرابع من يوليو ٢٠١٩، حضره ٧٠٠ شخص وضمّ أحزاباً فاعلة وشخصيات مستقلة ومسؤولين سابقين. وتضمنت الوثيقة التي قدمتها "قوى التغيير"، رؤية توافقية لحل الأزمة السياسية، وبناء انتقال ديمقراطي في إطار الدستور. لكن السلطة لم تُبد أي تفاعل، واعتبرت الوثيقة وكأنها لم توجد. كما أن الكثير من الفعاليات المدنية عرضت العشرات من المبادرات

من دون أن تلقى أي تجاوب من السلطة.^{٤٤}

محاولة لإقناع الناخبين بأن التصويت هو رد على "متأمريين"، وصفحة ضد "الأيدي الأجنبية"، وكسر "شوكة أطراف متحاملة"، وهزيمة "قوى هدامة في الداخل والخارج"، وانتصار على "التحديات المحيطة.. بالبلاد"، وكثير من هذا السياق والمعجم التأمري وبالإضافة إلى كل المعطيات السابقة، لم تختلف ممارسات السلطة في ميادين الإعلام والعمل الحكومي وتسيير الشأن العام عن السابق في شيء. كما أن القوانين التي يُفترض أن تضع أسس ما يسميه الرئيس تبون بـ"الجزائر الجديدة"، جرى تمريرها عبر برلمان قديم كان غطاءً للسياسات التي أصبح كل من كان في سرايا الحكم يتبرأ منها.

بالرغم من كل هذه الدعاية، خسر الرئيس الجزائري معركة الاستفتاء، فالنسبة الكبيرة للمقاطعة، هي رد شعبي واضح برفض الدستور الجديد ومسار صياغته، يبقيه في حجمه الطبيعي كوثيقة تشبه سابقتها.

فمعركة الأرقام لم تكن في صالح الرئيس من الناحية السياسية تماماً. الدستور الجديد حاز في المجموع على ١٣ في المائة فقط من مجموع الكتلة الناخبة (٣.٣ ملايين من مجموع ٢٤.٥ مليون ناخب)، إذا ما جمعت كتلة الرفض مع كتلة المقاطعة. وهذا يعني رفضاً شعبياً لأول مشروع سياسي يطرحه تبون. لكن أخطر ما في هذا المؤشر، هو تآكل شعبية الرئيس وكتلته الناخبة. وبين الانتخابات الرئاسية التي نافس فيها تبون أربعة مرشحين آخرين والاستفتاء على الدستور، الذي لا يطرح في سياق منافسة أحد، خسر الرئيس ١.٦ مليون صوت (من ٤.٩ ملايين صوت في الانتخابات إلى ٣.٣ ملايين صوت في الاستفتاء)، وهذه المؤشرات مهمة جداً في السياقات السياسية، خصوصاً بالنسبة إلى بلد يوضع على طريق التجديد، وإلى سلطة سياسية تطرح مقاربة إصلاح. وهي الأرقام التي اتضحت أكثر مع نتائج الانتخابات النيابية التي زادت في تعقيد الوضع وفي عزلة الرئيس عبد المجيد تبون.

بعد عودة مسيرات الحراك في العام الثالث، كثفت السلطة من حملات التخويف والتخوين ضد الحراك الشعبي، وراحت آلة الدعاية ترميه بكل التهم؛ من العمالة للخارج إلى التآمر على البلد، إلى التحالف مع مناضلي جبهة الإنقاذ المحظورة، إلى غيرها من التهم.^(٤٥) وهي كلها مؤشرات تبين أن منظومة الحكم مستمرة في استراتيجية التضليل، لضرب الحراك الشعبي، رغم فشلها في ذلك، في حين أن الحراك الشعبي يواصل بنفس طویل مقاومة السلطة، فإلى أين يمكن أن تتجه الأوضاع في الأشهر المقبلة، خاصة وأن السلطة فشلت في إقناع الشعب بالمشاركة في الانتخابات النيابية، التي لم يشارك فيها إلا ٢٣ بالمائة من الناخبين؟ وهو الاقتراع الذي أعاد نفس القوى السياسية التي ساندت الرئيس المخلوع عبد العزيز بوتفليقة إلى البرلمان.

البيئة التشريعية الجديدة والفضاء المدني: دستور وقوانين جديدة بممارسات قديمة وعقيمة

قادت السلطة حملة دعائية واسعة من أجل تمرير الدستور عبر الاستفتاء الشعبي الذي نظم في أول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، وهي حملة شاركت فيها كل القوى السياسية والعسكرية الموالية للنظام، وعلى رأسها قائد الجيش الجزائري السعيد شنقريحة، الذي وصف الاستفتاء بأنه "ملحمة"^(٤٦). ويُخيل لمن يستمع إلى ذلك، أن الجزائر مقبلة على حرب، وليس على استحقاق انتخابي. عند فرز الخطاب السياسي في غمار الحملة للاستفتاء على الدستور، برزت مفردات كثيرة تذهب في السياق نفسه. كل قادة الأحزاب والمنظمات المشتركين في الحملة الدعائية، عملوا على استخدام خطاب "المؤامرة"، في

وبعيداً عن التبعات السياسية لهذا الاستفتاء وولنتائج الانتخابات النيابية، فإن الدستور الجديد لم يتضمن ما يشير إلى أي تغيير في طبيعة منظومة الحكم، واكتفى بمجموعة من التعديلات التي تطلق مساراً إصلاحياً لاحتواء الغضب الشعبي، رغم أن هذا الدستور خصص أكثر من ثلاثين مادة لباب الحقوق والحريات، تضمنت كل ما نصّت عليه المواثيق الدولية من حرية الصحافة وتأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات، وكذلك حرية التجارة والاستثمار وحرية المعتقد. لكن الحقوق ذاتها كانت موجودة في الدستور السابق وخرقت في كل الاتجاهات ويمكن حصر هذه النقاط الجديدة التي جاء بها دستور 1 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠^{٢٧} بالمقارنة مع الدستور السابق في العناصر الآتية:

١-دسترة الحراك الشعبي ليوم ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٩ في الديباجة، وهو الحراك الذي تقول السلطة إنه مبارك، لكنها تصف استمراريته بالحراك الذي يجري تحريكه من الخارج.

٢-السماح لأول مرة بخروج الجيش الجزائري خارج الحدود في مهام "لحفظ السلم" تحت إشراف منظمات الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، بشرط موافقة ثلثي أعضاء البرلمان. وهو تعديل يؤكد الكثير من المتتبعين أن له علاقة بمنطقة الساحل الإفريقي والتعاون الجزائري الفرنسي في هذا المجال.

٣-منع وقف نشاط وسائل الإعلام وحل الأحزاب والجمعيات إلا بقرار قضائي.

٤-منع الترشح لرئاسة الجمهورية لأكثر من فترتين (٥ سنوات لكل واحدة) سواء متتاليتين أو منفصلتين .

٥-منع ممارسة أكثر من عهدتين برلمانيين منفصلتين أو متتاليتين.

٦- إقرار إلزامية إسناد رئاسة الحكومة للأغلبية البرلمانية لأول مرة، بعد أن كان رئيس الجمهورية حراً في تعيين شخصية من خارج حزب أو تحالف الأغلبية.

٧-استحداث محكمة دستورية بدلاً من المجلس الدستوري، يعود إليها البت في نتائج الانتخابات ومدى دستورية القوانين، والمعاهدات الدولية.

٨-أعطى الدستور لرئيس الجمهورية الحق في أن يشرع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني، وأيضاً خلال العهدة البرلمانية، لكن بعد استشارة مجلس الدولة.

٩-منح رئيس الجمهورية صلاحية تعيين رئيس وأعضاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، لعهددة واحدة مدة ٦ سنوات غير قابلة للتجديد، من غير المنتمين للأحزاب السياسية، على الرغم من أن الدستور نصّ على أنها هيئة مستقلة.

١٠-رئيس الجمهورية كذلك هو القاضي الأول في البلاد، باعتباره يرأس المجلس الأعلى للقضاء، مع إمكانية أن يكلف الرئيس الأول للمحكمة العليا برئاسة المجلس.

وفي موضوع الهوية، احتفظ النص الدستوري بالأمازيغية كلغة وطنية ورسمية في المواد غير القابلة للتعديل في الدستور، وهو عكس ما تراه بعض القوى المحافظة التي تعتقد بضرورة تبني العربية كلغة رسمية وحيدة.

وتحددت المواد غير القابلة للتعديل في الدستور، بالطابع الجمهوري للدولة، والنظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، والطابع الاجتماعي للدولة، والإسلام باعتباره دين الدولة، والعربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية، بالإضافة إلى المادة التي لا تسمح للرئيس بشغل أكثر من

ولايتين رئاسيتين لمدة ٥ سنوات لكل منهما.

أما عن دور الجيش الجزائري في الدستور، فهو موجود في العديد من فصول الدستور، لأنه "العمود الفقري للدولة"، كما يقول ويكرر الرئيس عبد المجيد تبون في كل تصريحاته الإعلامية.

لكن الجديد في دستور ٢٠٢٠، هو أنه لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، أصبح في إمكان القوات

المسلحة القيام بمهام خارج الحدود في بلد هو الأكبر مساحة في إفريقيا، ومحاط بمناطق نزاع كما في ليبيا (شرقاً) ومنطقة الساحل (جنوباً).

وجاء ذلك في مواد سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية، "القائد الأعلى للقوات المسلحة ومسؤول الدفاع الوطني"، وهي الصفة التي يتمتع بها حالياً الرئيس تبون الذي يتولى وزارة الدفاع كما كان سلفه عبد العزيز بوتفليقة طيلة ٢٠ سنة من الحكم.

ونصت المادة ٩١ في فقرتها الثانية "يقرر (رئيس الجمهورية) إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة". والغرفة الأولى هي المجلس الشعبي الوطني (مجلس النواب) والغرفة الثانية هي مجلس الأمة (مجلس الشيوخ) الذي يعين الرئيس ثلثي أعضائه.

لكن الدستور حدّد مجالات تدخل الجيش الجزائري خارج الوطن للمشاركة في حفظ السلم "في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية".

وأثارت هذه المادة نقاشاً واسعاً لما تعنيه من تغيير العقيدة العسكرية للجيش، لكنها لقيت ترحيباً في

بعض الدول التي تنتظر دوراً أكبر للجيش الجزائري في مناطق النزاع في دول الجوار.

كان تقليص صلاحيات الرئيس وحماية البلد من الحكم الفردي، هو العنوان الأساسي الذي سوّق به عبد المجيد تبون التعديل الدستوري، منذ الإعلان عنه في خطاب القسم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. لكن قراءة في سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية، تدل على أن هذه الصلاحيات لم تتقلص، خصوصاً

في ما يتعلق بالتعيينات، من رئيس الحكومة إلى كل الوظائف المدنية والعسكرية وحتى القضاة.

كما منعت مواد الدستور وقف أي وسيلة إعلامية أو حل أي حزب أو جمعية إلا بقرار قضائي. ورُحبت "منظمة العفو الدولية" التي قدمت اقتراحات حول مسودة الدستور، "ببعض المواد التي اتسمت بصياغات قوية بشأن حقوق المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية".

غير أن المنظمة ذاتها انتقدت تعديلات الدستور و"قوانين قمعية" مثل التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات في نيسان/أبريل، وكذلك الممارسة اليومية من خلال "سجن الصحافيين والناشطين في الحراك".

وقد عبر نشطاء الحراك عن رفض الدستور الذي تقول أحزاب المعارضة والنشطاء إنهم لم يستشاروا به.

وبالرغم من كل مؤشرات الخلل، وعدم نجاح السلطة في إقناع الجزائريين والجزائريات بمساعيها منذ بداية الحراك الشعبي، إلا أنها تواصل طريقها. فقد أعلن الرئيس تبون عن إجراء انتخابات نيابية مبكرة في ١٢ حزيران/جوان الماضي، وتحضيراً لهذا الموعد تم تعديل قانون الانتخابات في آذار/مارس الماضي.

ويمكن حصر أهم ما جاء من تعديلات في هذا القانون الانتخابي في ما يأتي:

١-إدارة ومراقبة مجموع العمليات الانتخابية والاستغنائية من صلاحية السلطة الوطنية المستقلة (المادة١-٦).

٢-السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تمارس صلاحياتها منذ استدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية الإعلان عن النتائج (المادة ٩ السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تمارس صلاحياتها منذ استدعاء الهيئة الناخبة إلى غاية الإعلان عن النتائج (المادة ٩).

٣-رئيس السلطة ينتخب من قبل أعضاء مجلسها بأغلبية الأصوات، لعهددة واحدة غير قابلة للتجديد مدتها ٦ سنوات (المادة٢٦).

٤-مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، وأن تخصص على الأقل ثلث الترشيحات للمرشحين الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، على أن يملك ثلث مرشحي القائمة مستوىً تعليمياً جامعياً (المادة ١٨٩).

٥-يمنتع كل مرشح أو شخص يشارك في الحملة الانتخابية عن كل خطاب كراهية، وكل شكل من أشكال التمييز (المادة٧٤).

ومن الواضح أن هذه التعديلات تهدف إلى محاولة الدفع بوجوه جديدة من الجيل الجديد التي تسير في ركب السلطة إلى المشهد الانتخابي. كما تسعى إلى محاولة إقناع بعض الأطراف السياسية أن تنظيم الانتخابات المقبلة يمكن أن يكون مختلفاً عن سابقاته في الشكل، وفي الإطار القانوني، وفي ضبط الخطاب السياسي.

ومن جانب آخر، وبغية ضم الشباب إلى استراتيجية الاحتواء، نظراً لدورهم الكبير في تأجيج الحراك

الشعبي، وقّع الرئيس تبون مرسوماً لإنشاء المجلس الأعلى للشباب الذي نص الدستور الجديد على إنشائه، ويضم مائتي عضو، يتوزعون على ٦ دوائر، ويتوفر على ست لجان، وينحصر الترشح لعضوية المجلس في الشباب البالغة أعمارهم بين ١٨ و٣٥ سنة.

حدد مشروع مرسوم رئاسي تشكيلة المجلس الأعلى للشباب، وتنظيمه وعمله. حيث تنص المادة الثانية من المرسوم على أن المجلس هو "هيئة استشارية توضع بتصرف رئيس الجمهورية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي". ويتولى المجلس "تقديم آراء وتوصيات واقتراحات حول المسائل المتعلقة بحاجات الشباب وازدهارهم في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي، والمساهمة في ترقية القيم الوطنية والروح الوطنية والحس المدني والتضامن الاجتماعي، والمشاركة في تصور ومتابعة وتقييم المخطط الوطني للشباب

ومن المهام الموكلة إليه "المساهمة في تطوير الحركة الجمعوية الشبانية، مع الحرص على تعزيز قدراتها، والمشاركة في تقييم استعمال الوسائل التي تضعها السلطات العمومية تحت تصرف الحركة الجمعوية الشبانية، وممارسة السلطة السلمية على جميع المستخدمين".

ويتكون المجلس بحسب المرسوم الرئاسي، من مائتي عضو، يتوزعون على ست دوائر، هي "١١٦ عضواً منتخبين من نظرائهم من بين ممثلي جمعيات الشباب ذات الطابع المحلي، اثنان (رجل وامرأة) عن كل ولاية بالتساوي، ٢٣ عضواً من ممثلي جمعيات ومنظمات الشباب، منهم ٣٠ بالمئة نساء، و١٠ بالمئة من ذوي الاحتياجات الخاصة يعينهم الوزير المكلف بالشباب، وعشرة أعضاء من ممثلي شباب الجالية الوطنية في الخارج، من ضمنهم ٣٠ بالمئة من النساء و١٠ بالمئة من ذوي الاحتياجات الخاصة يعينهم الوزير المكلف بالخارجية، و١٠ أعضاء يعينهم رئيس

الجمهورية على أساس كفاءتهم وخبرتهم في المجالات المتعلقة بالشباب، و٣١ عضواً تسميهم الحكومة والمؤسسات المكلفة بشؤون الشباب"، ويتم تعيين رئيس المجلس بمرسوم رئاسي، وتُنهى مهامه بنفس الطريقة، ويساعده نائبان اثنان".

وأكد المرسوم، أن الدولة "تضع تحت تصرف المجلس الوسائل البشرية والمالية والمادية الضرورية لعمله، كما أنه يحصل على ميزانية خاصة، على أن يكون الرئيس هو الأمر بالصرف"، وإيرادات المجلس هي "إعانات الدولة والهبات والوصايا طبقاً للتشريع المعمول به".

وحدد المرسوم شروط الترشح لعضوية المجلس، منها: بلوغ سنه بين ١٨ و٣٥ سنة، وإثبات المستوى التعليمي، والتمتع بالحقوق المدنية، وألا يكون محل عقوبة مخلة بالشرف، وألا يمارس عهدة انتخابية أو تمثيلية في مؤسسة استشارية أو تمثيلية أو منتخبة وطنية أو محلية، وألا يمارس مسؤولية انتخابية على مستوى أجهزة أو هيئات حزب سياسي".

وفي استراتيجية سياسية تهدف إلى إعادة تنظيم جمعيات المجتمع المدني التي تشبه المنظمات الجماهيرية، ودعمها بغية استخدامها في استراتيجية استيعاب ما يمكن استيعابه من منظمات، أصدر الرئيس عبد المجيد تبون يوم ١٢ نيسان/أفريل ٢٠٢١ مرسوماً رئاسياً لتأسيس "المرصد الوطني للمجتمع المدني"، وهو المرسوم الذي حدد مهام وتنظيم وسير هذا المرسوم. ويُعد هذا المرصد "هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية"، وهو "يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي". كما تضع الدولة تحت تصرف المرصد "كل الموارد المالية والبشرية والمادية اللازمة"، حسب ما ورد في المرسوم.

يتولى المرصد الوطني للمجتمع المدني، بحسب المرسوم، "المساهمة في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، ويشترك

مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويقدم آراء وتوصيات واقتراحات متعلقة بوضعية المجتمع المدني وانشغالاته وآليات تعزيز دوره في الحياة العامة". كما يتولى "رصد الاختلالات التي تحول دون المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في الحياة العامة، وإخطار الجهات المختصة بذلك، والقيام بكل عمل من شأنه ترقية نشاط المجتمع المدني، ودراسة سبل إشراك وتطوير مساهمة الجالية في مختلف البرامج والنشاطات المتعلقة بالمجتمع المدني على المستوى الوطني، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية، وتطوير الإعلام والتواصل معها، وتقديم الرأي والتوصيات والاقتراحات في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع وتنفيذ السياسات العمومية على جميع المستويات، وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية، وتقييم أداء المجتمع المدني على ضوء احتياجات المجتمع، والإمكانيات المتاحة، واقتراح تصور عام لدوره في التنمية الوطنية المستدامة، والمشاركة في كل الأعمال التي تبادر إليها الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الصلة بنشاط المجتمع المدني".

ومن الصلاحيات الممنوحة للمرصد، بحسب هذا النص القانوني، "نشر القيم والمبادئ، واقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي، وتنمية روح الانتماء، وتعزيز قدرات الأفراد على التواصل في ما بينهم، والعمل على تطوير مستويات أداء المجتمع، وتشجيع بروز العمل للصالح العام في نشاطه، وإبداء المشورة لفائدة مختلف فعاليات المجتمع المدني، بهدف دعم قدراتها الذاتية في مجال العمل الميداني".

ويؤكد المشروع، أن رئيس المرصد يرفع تقريراً سنوياً إلى رئيس الجمهورية، يتضمن حصيلة النشاطات، وتقييم وضعية المجتمع المدني، ويضمّن اقتراحه وتوصياته لتعزيز وترقية نشاط المجتمع المدني. كما يتولى رئيس المرصد إبرام الاتفاقيات، ورفع التوصيات والآراء إلى رئيس الجمهورية والوزير الأول أو رئيس

تجريم العمل السياسي والتضييق على نشر المعلومات

وفي مجال التضييق القانوني على الممارسة السياسية، ورفض أي مشروع سياسي خارج خريطة الطريق الرسمية، وقع الرئيس عبد المجيد تبون في عجلة عشية يوم الانتخابات، وتحديدًا في ٩ حزيران/يونيو ٢٠٢١ على أمر رئاسي يعدل ويتمم الأمر رقم ١٥٦-٦٦ المؤرخ في ٨ حزيران/ جوان سنة ١٩٩٦ والمتضمن قانون العقوبات.

وقد تضمن الأمر تعديل المادة ٨٧ مكرر التي نصت على ما يلي: "يعتبر فعلاً إرهابياً أو تخريبياً، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي عن طريق أي أمر. وأضيف إلى ١٣ فعلاً سابقاً "السعي بأي وسيلة للوصول إلى السلطة أو تغيير نظام الحكم بغير الطرق الدستورية، أو التحريض على ذلك والمساس بأي وسيلة بالسلامة الترابية أو التحريض على ذلك.

كما أضيفت المادة ٨٧ مكرر ١٣ التي جاء فيها أنه "تنشأ قائمة وطنية للأشخاص والكيانات الإرهابية التي ترتكب أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة ٨٧ مكرر الذي يتم تصنيفهم "شخصاً إرهابياً" أو "تنظيماً إرهابياً" من قبل لجنة تصنيف الأشخاص والكيانات الإرهابية.

وبحسب المادة ٨٧ مكرر ١٤ فإنه يترتب على التسجيل في القائمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ مكرر ١٣ من هذا القانون، حظر نشاط الشخص أو الكيان المعني وحجز و/أو تجميد أمواله والأموال المتأتية من ممتلكاته.

وقد أكد العديد من مراقبي الساحة السياسية الجزائرية، أن هذا التعديل سيتم استخدامه كألية لتجريم العمل السياسي وزيادة قمع الحراك الشعبي، كما أن هذا النص دغم بنص قانوني آخر

الحكومة، وممارسة السلطة السلمية على مجموع المستخدمين، وتمثيل المرصد في جميع أعمال الحياة المدنية وأمام القضاء، كما يُعد الناطق الرسمي باسم المرصد.

ونبه المرسوم إلى أن أعضاء المرصد، ملتزمون بواجب التحفظ وسرية المداولات، على أن يستفيد رئيس المرصد وأعضاؤه من حماية الدولة من جميع الضغوط والتهديدات والإهانات أو القذف أو الاعتداءات مهما كان نوعها...

وفي ما يتعلق بفقدان الصفة عن عضو المرصد، تؤكد المادة التاسعة من المرسوم أن ذلك يتحقق بانتهاء العهدة، أو الاستقالة، أو الإقصاء بسبب الغياب، دون عذر مشروع، عن أكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية، أو فقدان الصفة التي عُين بموجبها في المرصد، والإدانة من أجل جناية أو جنحة عمدية تتنافى ومهام المرصد، أو القيام بأعمال وتصرفات خطيرة ومتكررة، تتنافى وصفته كعضو في المرصد". وتتفهي صفة العضوية في المرصد مع ممارسة وظيفة في الأجهزة القيادية لحزب سياسي، أو وظيفة حكومية، أو العضوية في المجالس الشعبية المنتخبة".

وعن سير عمل المرصد، فيمكن إخطاره من قبل رئيس الجمهورية، كما يمكن أن يُخطر بحسب الحالة من الوزير الأول أو رئيس الحكومة، كما يمكنه المبادرة تلقائياً باقتراحات أو دراسات أو توصيات تدرج ضم مهامه وعرضها على السلطات العمومية ويمكن التأكيد أن هذا المرسوم يبين بوضوح أن السلطة في الجزائر لا تعترف بالمجتمع المدني كقوة اقتراح ورقابة خارج التبعية للسلطة التنفيذية ولسياساته.

وهو الإدراج الذي يراد منه تبرير الاعتقالات وربط العديد من نشاطات الحراك بالحركتين.

التضييق القانوني على الصحافة الإلكترونية لتكريس رقابة الحكومة على الإعلام

مسألة الحقوق والحريات وخرقها رغم دسترتها، وعدم الاعتراف بها، برزت بعد أيام قليلة من إصدار الدستور الجديد. ففي مرسوم تنفيذي خاص بالمواقع الإخبارية الإلكترونية في الجزائر، المنشور في الجريدة الرسمية (في العدد ٧٠)، الصادرة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠^(٣٣)، ظهر أن نظام التصريح وعدم منع الإعلام إلا بقرار قضائي مسألة لا يضرها هذا المرسوم التنفيذي.

فكل مواد المرسوم مثلاً، تنظر بعين الريبة والشك إلى مواقع الأخبار، وتترصد وقوعها في أي خطأ لمعاقبته. كما يبرز تكريس التسيير الإداري والأمني للإعلام منذ الفقرة الأولى من ديباجة المرسوم، والتي نصت على أن هذا المرسوم يهدف إلى حماية الأمن العمومي المهدد^{٣٤} ويمكن تحديد أهم الشروط الموضوعية للنشاط في الصحافة الإلكترونية في الجزائر من هذا المرسوم في ما يأتي:

١- شرط الجنسية الجزائرية لصاحب الموقع خضوعه للقانون الجزائري

٢- اشتراط المستوى الجامعي وخبرة ٣ سنوات عمل في قطاع الإعلام لصاحب الموقع

٣- ألا يكون له سوابق وغير محكوم في قضايا قذف وتحريض، ولا يمكن أن يسير أكثر من موقع واحد

٤- مقر الموقع يجب أن يكون في الجزائر ضمن نطاق دي زا

وهو أمر رئاسي كذلك صدر في ٩ حزيران/ يونيو يتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية في قطاع العدالة.

ويهدف النص حسب ما ورد في الجريدة الرسمية إلى تعزيز حماية وأمن المعلومات المصنفة للدولة ومؤسساتها، كما ينص على تجريم ومعاينة إفشاء أو نشر المعلومات والوثائق المصنفة لاسيما من خلال الاستعمال المغرض لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وحسب نص الأمر، تصنف الوثائق حسب درجة حساسيتها إلى "سري جداً"، وهي الوثائق التي يلحق إفشاؤها خطراً بالأمن الوطني الداخلي والخارجي. **سري**: الوثائق التي يلحق إفشاؤها ضرراً خطيراً بمصالح الدولة. - "واجب الكتمان": الوثائق التي يلحق إفشاؤها ضرراً أكيداً بمصالح الحكومة أو الوزارات أو الإدارات أو إحدى الهيئات العمومية.

توزيع محدود: وهي الوثائق التي يلحق إفشاؤها المساس بمصالح الدولة ولا يجوز الاطلاع عليها إلا من قبل الأشخاص المؤهلين بحكم الوظيفة أو المهنة.

وتتراوح العقوبات المفروضة على مسرب الوثائق أو من يحوزها بدون تأهيل، من ٦ أشهر إلى ١٥ سنة سجناً، وغرامات مالية قد تصل إلى ١.٥٠٠.٠٠٠ دج(ما يعادل ١٠ آلاف دولار أمريكي).

وتأتي هذه السرعة في تعديل القوانين دون انتظار البرلمان الجديد، لتبين إرادة السلطة في إيجاد الآليات القانونية لقمع الحراك الشعبي، وكل محاولة لفضح ممارسات التزوير والفساد. كما تأتي بعد أيام قليلة من اجتماع أعلى هيئة استشارية في الجزائر، وهي المجلس الأعلى للأمن برئاسة عبد المجيد تبون في ١٨ أيار/ماي ٢٠٢١، والذي جرى إدراج حركتي "استقلال منطقة القبائل" المعروفة بـ"المالك" و"رشاد" الناشطتين في الخارج، على قائمة "المنظمات الإرهابية، والتعامل معهما بهذه الصفة"، حسب ما جاء في البيان.

٥- منع أي تمويل أجنبي للمواقع الإلكترونية

٦- يخضع ترخيص النشاط إلى تقديم طلب مسبق من سلطة الصحافة الإلكترونية، ومهلة ٦٠ يوماً للنظر في الطلب

٧- كل مخالفة لشروط النشاط، تؤدي إلى صدور إنذار، ثم تعليق النشاط، ثم سحب التسجيل

٨- تسحب شهادة التسجيل من كل موقع توقف عن النشاط لمدة ٦ أشهر

٩- أعطى المرسوم مهلة ١٢ شهراً للمواقع الناشطة حالياً للتكيف مع المرسوم الجديد

وقد لقي هذا المرسوم شجباً واسعاً من قبل ناشري الصحف الإلكترونية والصحافيين وبعض نشطاء الحراك، بسبب التضييق والعوائق والحواجز الموضوعية أمام الصحف الإلكترونية. فالقراءة المتأنية للنص تكشف عن وجود إرادة واضحة من قبل الحكومة لبسط نفوذها على قطاع الإعلام الإلكتروني، أكثر مما هو مرسوم لضبطه وتعزيزه.

جاء هذا المرسوم التنفيذي في ٤٢ مادة، وسيطرت عليه عبارات من مثل "يتعين" و"يجب" و"يلزم"، و"يخضع"، و"تتم مراقبة"، ويتم سحب"، أو "دون الإخلال"، أو "في حالة الإخلال"، وهي كلها تعابير تنظر بعين الريبة والشك إلى مواقع الأخبار، وتترصد وقوعها في أي خطأ لمعاقبها. كما أن هذا المرسوم يعزز احتكار الدولة لمنح التراخيص، ويزيد من القيود على حرية الإعلام، ما يعيد طرح النقاش بشأن نية السلطة في التوجه نحو ديمقراطية القطاع بشكل يحقق حرية أكبر للتعبير.

ومن المتوقع أن يسير هذا المرسوم في اتجاه الحكومة لإيجاد مواقع

العمل على غلق وحجب كل تلك التي لا تتحكم فيها، لأن هذا المرسوم يكرس رقابة الحكومة على الإعلام.

يحدد المرسوم الشروط الواجب توفرها في المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الإنترنت، الواردة في المادة ٥، حيث تنص على أن يكون صحافياً مارس الإعلام، على الأقل، مدة ثلاث سنوات، أو أن لا يكون محكوماً عليه في قضايا قذف. وهو شرط رآه الكثير من الصحافيين أنه مجحف، خاصة وأن استقلالية القضاء في الجزائر غير مضمونة. بالإضافة إلى أن أحكام القذف فيها الكثير من التعسف، وكما تم انتقاد المرسوم في هذا المجال، لكونه لم يُشر إلى الصحافيين الذين حكم عليهم في قضايا قذف، وأعيد لهم الاعتبار أو استفادوا من العفو، وهو سكوت قد يكون مقصوداً من المشرع بغية الترخيص للبعض ومنع البعض الآخر.

كما فرضت المادة ٦ على الموقع الإلكتروني أن يكون مقره التقني في الجزائر، وهو تضييق لا يأخذ بالاعتبار الضعف المسجل تقنياً في الجزائر، كما أن هذا الشرط مرتبط بنوايا البيروقراطية الأمنية في استخدام سلطة فتح أو حجب الموقع للجمهور. وتمنع المادة ٨ أي مالك من امتلاك أكثر من موقع واحد، أو المساهمة في مواقع أخرى، وهو أمر لا يحارب الاحتكار بقدر ما يحارب الاستثمار، لأن الاستثمار في الصحافة الإلكترونية مختلف عن وسائل الإعلام القديمة.

وتحدثت المادة ٩ عن سلطة أطلقت عليها اسم "سلطة مكلفة بالصحافة الإلكترونية، أو السلطة المكلفة بخدمة السمع البصري عبر الإنترنت". وهي السلطة الواردة في المادتين ٢١ و ٢٢، وهو ما يعني أن الترخيص وسحبه مرتبط بهذه البيروقراطية.

وفي المادة ٣٠، أوجب النص أن يكون أي رفض لمنح شهادة التسجيل معللاً، ويجب أن يبلغ قبل انتهاء الآجال المحددة. لكن هذا المرسوم لا يوضح

رد السلطات الجزائرية لم يتأخر كثيراً، فقد هاجم وزير الاتصال عمار بلحمير بحدة المنظمة، معتبراً أنها تستهدف الجزائر وتدافع عن المحرّضين على حدّ وصفه، تحت غطاء حرية التعبير.

الأجندات الانتخابية للسلطة المسار الثوري للحركة الشعبية: مخاطر التصعيد والانسداد

تواصل السلطة الجزائرية تنفيذ خريطة الطريق التي رسمتها لنفسها منذ بداية الحراك، وهي الخريطة التي يرفضها الحراك الشعبي، حيث فرضت الانتخابات التشريعية في ١٢ حزيران/يونيو الماضي، بالرغم من رفض الحراك الشعبي لها وإعلان غالبية قوى المعارضة مقاطعتها (٣٨)، وهي الانتخابات التي عمقت القطيعة بين الشارع والسلطة، بالإضافة إلى تطور صراعات العُصَب داخل منظومة الحكم.

تصر السلطة على اختزال المسار كله، في تنظيم انتخابات محلية أخرى، مع نهاية السنة الجارية، بنفس منطق ما قبل ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩. وفي نظر الحراك الشعبي وجزء من الطبقة السياسية والمجتمع المدني، فإن هذا لن يحل الأزمة، بل يعكس استخفافاً بها أولاً، ويُعدهم وجود إرادة سياسية لدى السلطة التنفيذية لتحرير المجال السياسي، الذي يسمح بتشكيل قوى سياسية واجتماعية قادرة على فرض ممارسة السياسة بقواعد وآليات جديدة.

عودة مسيرات الحراك الشعبي، وعدم هدوء ثورة الشارع، وتوسّع الاعتقالات التي وصلت إلى ٩٠٠ معتقل حتى ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠١٢، لا يمكن أن يوقف الحراك الشعبي. لأن أسباب تفجير غضب الجزائريين عام ٢٠١٩، لا زالت موجودة إلى الآن. كما أن هذه الأسباب قد تزيد الأزمة الاجتماعية والفقر والبطالة اشتعالاً في الأشهر المقبلة. فعلام تعتمد السلطة لتسيير الأمور؟ هل تريد الدفع بالحراك نحو

لأبواب التي على طالب التصريح طرّقها في حال لم يتلقَ الردّ بالرّفض أو القبول بعد سنتين يومًا. وما يسجل كذلك في هذا النص القانوني، هو تحويل المرسوم السلطة المكلفة بالإعلام الإلكتروني التّدخل في السياسة التحريرية للمواقع. فتطرقت المادة ٢٩ إلى التّوقف النّاجم عن الأعطال التّقنيّة والهجمات الإلكترونيّة، ولم تتطرّق إلى إن كان موقع الأخبار، له حقّ تغيير المستضيف في حال كان هو مصدر هذا التّوقف، والانتقال إلى آخر. وهو ما يفتح المجال أمام الإدارة للاستمرار في التضييق على حرية الصحافة وعمل الصحافة الإلكترونيّة.

واقع التضييق على حرية الصحافة وعلى عمل الصحفيين في وسائل الإعلام بوجه عام، تؤكده الممارسة الإعلامية في الجزائر، وتقارير المنظمات الدولية المختصة. فقد أظهر التصنيف العالمي لحرية الصحافة لسنة ٢٠٢٠ الذي تجرّبه منظمة "مراسلون بلا حدود" (٣٥) تراجع الجزائر بخمسة مراكز مقارنة بسنة ٢٠١٩ وبسبعة وعشرين مركزاً مقارنة بسنة ٢٠١٥. إذ احتلت الجزائر بموجب هذا التصنيف المركز ١٤٦ من بين ١٨٠ دولة في العالم.

وأشار التقرير إلى أنه "وفي سياق سياسي يتميز بانعدام الاستقرار، تظل حرية الإعلام في الجزائر مهددة بشكل خطير، حيث تشدد السلطات ضغوطها على المشهد الإعلامي. فمنذ بداية ٢٠١٩، توالى الاعتقالات في صفوف الصحفيين الجزائريين الذين يغطون الحراك الاحتجاجي، فيبقون قيد الاحتجاز تارة، أو يُزجّ بهم في الحبس الاحتياطي لمدة طويلة تارة أخرى. وعلاوة على ذلك، تثن الصحافة الجزائرية تحت وطأة الضغوط والملاحقات القضائية.

وطالبت "مراسلون بلا حدود" الرئيس تبون بالعمل على أن تشهد "الجزائر الجديدة تقدّمًا حقيقيًا في مجال حرّية الصحافة".

وذكّرت "مراسلون بلا حدود" بالالتزامات الدوليّة للجزائر في مجال حرّية الإعلام والصحافة.

أكثر، يريد أن يفرض مساراً للتغيير الذي ترفضه السلطة، التي لازالت تعتمد آليات الدعاية والتخويف لتثويبه مطالب الحراك الشعبي.

من المؤكد أن الانتخابات المحلية المقبلة (إن أجريت) ستزيد من تعميق الأزمة، وقد تدفع السلطة للعودة إلى العنف والقمع، وهو مسار خطير ومكلف قد يدفع بالجزائر نحو المجهول.

الخلاصة

ما يمكن قوله في الأخير أن استمرار الحراك الشعبي والتحوّلات التي عرفها المجتمع الجزائري، وتسارع الديناميكيات الاجتماعية بسبب توسع استخدام التكنولوجيات الجديدة، سيؤدي إلى مزيد من فقدان السيطرة من جانب السلطة، ويتجلى ذلك في منظومة إعلامية لا مصداقية لها، وخطاب رسمي فاقد للرؤية وللتأسيس، وانقطاع النخب عن المجتمع، وهي كلها مؤشرات على تعقّد مسار الانتقال السلس إلى نظام سياسي جديد، لا ترى النخبة الحاكمة الحالية أي ضرورة للانتقال إليه.

يسعى الحراك الشعبي، الذي دخل عامه الثالث، إلى مواصلة الضغط على السلطة لانسحاب من الغضائات التي تحتلها بأدوات غير سياسية وبطريقة غير قانونية، ليصبح الفعل السياسي ممكناً. والسلطة تصر على مواصلة أجدتها الانتخابية لتجديد واجهاتها المدنية. وبين المسارين يظهر بشكل جلي أن السلطة والحراك والشعبي يسيران في خطين متوازيين. واستمرار هذا الوضع ينذر بكل المخاطر، خاصة مع عدم وجود أية مؤسسة وساطة في المجتمع، تملك القوة الرمزية والسياسية لتفادي الاصطدام. فإلى متى تستمر سلمية الحراك؟ وإلى أي حد يمكن للسلطة أن تستمر في ممارسة الإنكار؟ وهل يمكن فرض انتخابات أخرى بدون ناخبين؟ وما هدف انتخاب مجالس محلية ضعيفة في تركيبها، ولا تحل مشكلة التمثيل السياسي؟

العنف؟ وهل تملك إمكانية لفعل ذلك؟ وهل يمكن أن تمارس العنف في وضع دولي مختلف عما كان عليه في تسعينيات القرن الماضي؟ من الواضح أن الحراك الشعبي العائد، لا يزال مصراً على سلميته، بالرغم من الاعتقالات واستخدام العنف والتعذيب كآلية ترهيب، وهو يذكّر السلطة بأنه لا يريد الانتخابات، بل يريد استحقاقاً سياسياً عنوانه الحريات وممارسة السياسة بقواعد وآليات جديدة.

هذا المسار السياسي الذي يريد إحداث قطيعة مع البنية المعسكرة لممارسة السلطة، لا تريده السلطة الجزائرية، التي شنت حملة تضليل ودعاية واسعة ضد شعار الحراك الأساسي وهو "دولة مدنية ماشي عسكرية". كما أن الحراك في مواجهة حالات التعذيب التي اتهمت بها المخابرات، صعد من شعاراته، بهتاف تردد في كل المسيرات الأخيرة وهي: "مخابرات إرهابية. تسقط المافيا العسكرية". وهو مؤشر على أن الحراك الشعبي، رغم سلميته وحرصه ليها، فهو لا يريد الرضوخ لكل استراتيجيات الترهيب.

الجزائريون خلال الحراك الشعبي بالتغيير، واختارت السلطة الإصلاح، على الرغم من أن الكثير من المراقبين يرون أن النظام السياسي القائم لم يتبق في ثوبه رقع للإصلاح، خاصة مع عودة القوى السياسية التي ساندت بوتغليقة للوصول إلى قبة البرلمان، وهي حلقة مفرغة، زادت من اقتناع قوى واسعة في المجتمع بأن الدولة في مأزق، وتحتاج إلى تغيير جذري لقواعد الحكم وهيكله المؤسسات ومنظومات تدبير الشأن العام

السلطة، ومنذ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، وهي تفرض خريطة طريق تسميها مشروع الإصلاح السياسي بمسمى "الجزائر الجديدة". وهي ورقة صاغته السلطة بمفردها، وهي لم تنجح في كسب انخراط الحد الأدنى من القوى الاجتماعية والسياسية. أما الحراك الشعبي الذي يرفض التمثيل ويضغط

وهل يمكن أن تواجه الجزائر التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية برئيس مريض وبرلمان ضعيف وبمجالس محلية أضعف؟

ما هو مؤكد أن الحراك الشعبي لن يتوقف على المدى القصير، كما أن استمرار السلطة في الإنكار يحدد منظومة الحكم بانقطاعها الكامل عن كل المجتمع، وهو ما يعرّض الجزائر كدولة لكل المخاطر

فكيف ستكون الأشهر المقبلة في الجزائر؟ وكيف تتعامل السلطة مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة؟ وهل بإمكانها الاستمرار في حالة الإنكار أمام حراك شعبي أظهر طول نفس، وهو يرفض تجديد منظومة الحكم ويطالب بتغيير جذري لها؟ وهل تملك السلطة أدوات تفادي العنف؟ وهل يتجه العسكر نحو الدفع لإجراء انتخابات رئاسية مسبقة، بعدما تبين أن الرئيس عبد المجيد تبون زاد من المقاطعة الانتخابية ومن هشاشة السلطة؟

وهل ستتحوّل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية إلى عامل يسرّع الحلول السياسية، أو يعمق الوضع، لتسير الجزائر من مسار الدولة المأزومة إلى خانة الدولة الفاشلة؟

قائمة المراجع

١-نجحت التعبئة على مواقع التواصل الاجتماعي في إخراج آلاف الجزائريين بمناسبة الذكرى الثانية لحراك ٢٢ شباط / فبراير ٢٠١٩ إلى الشوارع بكبرى مدن البلاد، وعلى رأسها الجزائر العاصمة، حيث استعادت فجأة زخمها الجماهيري في عز وباء كورونا. ولم تغلج كافة التعزيزات الأمنية التي طوقت كافة مداخل العاصمة ولا الرسائل التحذيرية لقيادة الجيش من الفوضى من منع عودة المسيرات

٢-لمزيد من التفصيل في هذه النتائج وقراءة بعض أبعادها يرجى مراجعة هذه الروابط
<https://www.aps.dz/ar/algerie/81226-12-2019>
<https://arbne.ws/3mjJvAk/>

https://www.lemonde.fr/international/article/2019/12/13/algerie-absention-record-a-l-election-presidentielle-contestee_6022695_3210.html

٣-لمزيد من التفصيل حول هذه التجاوزات زمن الكورونا راجع الروابط التالية
<https://www.amnesty.org/fr/latest/news/2020/08/algeria-journalists-sentenced-to-harsh-prison-terms-amid-growing-crackdown/>
<https://www.hrw.org/fr/news/2020/03/17/algerie-un-journaliste-de-renom-poursuivi-en-justice>
<https://www.amnesty.be/infos/actualites/article/algerie-repression-militants-hirak-journalistes>

٤-أثيرت قضايا التعذيب والعنف في العديد من المناسبات، وهي تحولت إلى أداة من أدوات التخويف والترهيب ضد نشطاء الحراك الشعبي، لفهم بعض خلفيات هذه القضايا، يرجى مراجعة الروابط التالية
<https://www.elwatan.com/edition/actualite/hirak-sami-dernouni-affirme-avoir-ete-torture-lors-de-sa-garde-a-vue-04-03-2021>
<https://www.ouest-france.fr/monde/algerie/algerie-des-militants-du-hirak-accusent-de-torture-des-membres-du-service-de-securite-7175419>
<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/02/algeria-repressive-tactics-used-to-target-hirak-activists-two-years-on/>

٥-لمزيد من التفصيل ارجع للروابط التالية
<https://algeria-watch.org/?p=76684>
<https://news.un.org/fr/story/2021/03/1090972#:~:text=Entretiens%20Audio-,Alg%C3%A9rie%20%3A%20l'ONU%20r%C3%A9clame%20une%20enqu%C3%AAte%20et,la%20fin%20des%20d%C3%A9tentions%20arbitraires&text=Le%20Haut%20Commissariat%20aux%20droits,pacifiques%20et%20les%20arrestations%20arbitraires>
<https://www.ohchr.org/FR/Countries/MENARegion/Pages/DZIndex.aspx>

٦-كثفت الحكومة على لسان ناطقها الرسمي عمار بلحيمر عن اتهام أطراف أجنبية من بينها المغرب واسرائيل بأنها تقود حرباً سيبرانية ضدها، وبأنها تمول جزءاً من الحراك الشعبي، ولمزيد من التفصيل في نماذج بعض هذه التصريحات يرجى الاطلاع على الروابط التالية
<https://akhbarelwatane.net/fr/belhimer-une-cyberguerre-cible-lalgerie/>
<https://bit.ly/3bl8InM>

٧-لمزيد من التفصيل حول هذه اللجنة وتركيباتها يرجى الاطلاع على هذه الروابط
<https://www.aps.dz/ar/algerie/82367-2020-01-14-12-35-47>
<https://bit.ly/3EEfIJ5>
<https://bit.ly/3CrqQs2>

٨-من أجل فهم نتائج الاستفتاء ودلالاتها يرجى الاطلاع على المقالات التالية
<https://bit.ly/3jKUzEW>
<https://bit.ly/3mmvWAc>
<https://www.aps.dz/algerie/112733-le-conseil-constitutionnel-proclame-les-resultats-definitifs-et-officiels-du-scrutin>

٩-١٠-١١-١٢-١٣ - لمزيد من التفصيل انظر

<https://www.ips-journal.eu/topics/democracy-and-society/algeria-a-neglected-partner-5237/>

١٤- لمزيد من التفصيل حول الانتخابات التشريعية الجزائرية التي جرت في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٢١ الرجاء العودة إلى الأرقام الرسمية التي نشرها المجلس الدستوري على هذا الرابط
<http://www.apn.dz/ar/plus-ar/actualite-speciale-ar/6453-2021-06-24-10-52-28>

١٥- لمزيد من التفصيل حول هذا المعهد يمكن العودة إلى هذا الرابط <https://www.mei.edu/about>

١٦- <https://www.mei.edu/publications/algerias-election-reinforces-political-divisions>

١٧- إعادة محاكمة مدير المخابرات الأسبق توفيق مدين وإخلاء سبيله أبانت عن تطورات جديدة في صراع العصب داخل النظام الجزائري، ومن أجل قراءة بعض خلفيات المشهد يمكن العودة إلى بعض المقالات، كمقال الكاتب الصحفي نجيب بلحيمر وغيره على الروابط التالية
<https://arbne.ws/3CpcHLU>
<https://bit.ly/3CpQrkP>
<https://bit.ly/3mnvMIG>

١٨- يمكن القول إن عودة وزير الدفاع الأسبق خالد نزار المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في الحرب الأهلية التي عرفتها الجزائر في التسعينيات، كمؤشر لتوافقات جديدة داخل سرايا الحكم، ونهاية عهد قائد الأركان الراحل أحمد قايد صالح، وحتى يمكن فهم أبعاد هذه العودة لوزير حكم عليه القضاء العسكري بـ ٢٠ عاماً سجن بتهم التآمر على سلطة قائد الجيش، من خلال مقالات الكاتب الصحفي توفيق رباحي وبعض الكتاب الآخرين وهي موجودة على الروابط التالية
<https://bit.ly/3bl3LeG>
<https://bit.ly/3Gu8pFy>
<https://bit.ly/3zjXP3m>

١٩- أدين مدير المخابرات -الأمن الداخلي- بـ ١٦ سنة سجن بتهم عدم احترام القانون العسكري والتزوير والثراء غير المشروع والتدخل في شؤون السلطات القضائية، بالإضافة إلى إدانة مجموعة من مساعديه، وهي محاكمة تبين أن صراع العصب عبر القضاء هو الذي يبقى سائداً في وضع سياسي هش، ومن أجل فهم بعض خلفيات وأبعاد هذه المحاكمات يمكن العودة إلى هذه الروابط
<https://bit.ly/3vTUI2U>

<https://www.elwatan.com/edition/actualite/le-general-wassini-bouazza-condamne-a-16-ans-de-reclusion-01-04-2021>

<https://www.24hdz.com/general-wassini-bouazza-16-ans-prison-ferme/>

٢٠- ما زالت المتابعات القضائية تشمل الكثير من المسؤولين عن الفساد، ومن المتوقع أن تتوسع في إطار تعمق صراعات العصب داخل منظومة الحكم

٢١- يمكن الإشارة إلى العديد من الدراسات للباحثين والمؤرخين للنظام السياسي في الجزائر والتي تشير إلى الطبيعة العسكرية لمنظومة الحكم، من أهمها الدراسات التالية
Madjid Benchikh(2003) Algérie : Un système politique militarisé L'Harmattan2003
Lahouari ADDI(2020) Le système de pouvoir en Algérie, son origine et ses évolutions
Dans Confluences Méditerranée
2020/4 (N° 115)
Addi, Lahouari (1994) L'Algérie et la démocratie, Paris, édition la découverte
Abdelkader Yefsah(1990) La question du pouvoir en Algérie

٢٢- <https://www.aps.dz/ar/algerie/90873-2020-08-12-09-49-32>

٢٣- تعتبر هذه النتائج من أضعف نسب المشاركة الانتخابية منذ استقلال الجزائر، وهي نتائج تحمل العديد من الدلالات والمؤشرات، بعضها نجده في هذه الروابط
<https://bit.ly/3BmXPMA>

<https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9/>

https://bit.ly/3CqJOyN -٢٤

٢٥- يمكن القول إن السلطة تواصل رفضها لأية مبادرة لا تتحكم في كل تفاصيلها، وهي عدمية سياسية من منظومة حكم تعتقد أن الوقت سيضعف الحراك الشعبي، في الوقت الذي يعتقد فيه بعض رموز الحراك أن الوقت وطول النفس سينتهي بإرغام السلطة على قبول الرضوخ للمطالب الشعبية

٢٦- لمزيد من التفصيل حول شرح آلة الدعاية والكراهية ضد الحراك الشعبي الجزائري في عامه الثالث، أقرأ عمر بن درة الحراك الشعبي الجزائري في عامه الثالث: رسالة سياسية في غاية الوضوح على هذا الرابط
https://bit.ly/3blchtU

https://bit.ly/3pLug5s -٢٧
https://bit.ly/3CzQiLG

https://ina-elections.dz/wp-content/uploads/2021/01/AConsti.pdf -٢٨

٢٩- انظر القانون العضوي الخاص بالانتخابات على الرابط التالي <https://www.joradp.dz/FTP/jo-jklm/A2021017.pdf>

٣٠- انظر النص الكامل للأمر الرئاسي الخاص بتعديل قانون العقوبات على الرابط التالي
<https://www.joradp.dz/FTP/jo-stkw/A2021045.pdf>

٣١- الأمر الخاص بحماية المعلومات والوثائق الإدارية على الرابط التالي
<https://www.joradp.dz/FTP/jo-stkw/A2021045.pdf>

٣٢- انظر النص الكامل لبيان المجلس الأعلى للأمن على صفحة الرئاسة الجزائرية على تويتر
<https://twitter.com/AlgPresidency/status/1394696471656681478>

٣٣- وصف العديد من الصحفيين والحقوقيين أن هذا المرسوم يمارس التضييق على حرية الصحافة، وقد لقي المرسوم استهجاناً واسعاً. لمزيد من التفصيل انظر هذه الروابط
<https://arabic.euronews.com/2020/12/18/algerian-government-issues-decree-censors-digital-journalism>
<https://algeria-watch.org/?p=75476>

https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/12/03/en-algerie-le-regime-serre-a-nouveau-la-vis-contre-les-medias-en-ligne_6062022_3212.html
<https://www.24hdz.com/decret-torquemada-presse-electronique/>

٣٤- راجع مضمون المرسوم التنفيذي الخاص بالمواقع الإخبارية الإلكترونية في الجزائر، المنشور في الجريدة الرسمية (في العدد ٧٠)، الصادرة في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠ على هذا الرابط
<https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2020/A2020070.pdf>

https://rsf.org/ar/ljzyr -٣٦-٣٥

٣٧- انظر تصريحات وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة على هذين الرابطين
<https://www.aps.dz/ar/algerie/96978-2020-12-01-08-20-49>
<https://bit.ly/3EpoJFK>

٣٨- يمكن القول إنه ماعدا الأحزاب الداعمة للسلطة وبعض أحزاب التيار الإسلامي المرتبطة بشبكات النظام، فإن كل قوى المعارضة أعلنت رفضها المشاركة في انتخابات تقول إنها لا تتوفر فيها الشروط السياسية لنجاحها ونزاهتها، لمزيد من التفصيل يمكن الاطلاع على هذه الروابط
<https://bit.ly/3BlbiVm>
<https://bit.ly/2XR5yEY>